

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/C.2/42/4

16 October 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الدورة الثانية والأربعون
البندين ١٢ و ٨٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧
موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم
لهنغاريا لدى الامم المتحدة

بمفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية ، أشرف بأن أحيل اليكم طيّ هذا
نص بيان مشترك صادر عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا
وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية
بيللوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا
وهنغاريا بشأن مسألة الأمن الاقتصادي الدولي .

وأرجو من سيادتكم التكرم بتعميم نص البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٢ و ٨٢ من جدول أعمالها .

(توقيع) فيرينك استرغاليوس
السفير

المرفق

البيان المشترك الصادر عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية
ومنغوليا وهنغاريا في الدورة الثانية والأربعين للجمعية
العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة الأمن الاقتصادي الدولي

يشهد الاقتصاد والسياسة على الساحة الدولية اليوم تفاعلا وثيقا بشكل لم يسبق له مثيل . وعلى هذا الأساس ، فإن البلدان الاشتراكية ، انطلاقا من رغبتها في تحقيق الفعالية والاستمرار لعملية الانفراج مع زيادة قدرة هذه العملية على البقاء وتزويدها بعنصري التعددية والشمول ، ما برحت تدعو المجتمع الدولي الى بذل جهود ملمية متضافرة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتنمية التعاون الاقتصادي ، وبناء الثقة ، وتذليل العقبات التي تعترض سبيل حل المشاكل العالمية ، وتطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية . ولن يتسنى إزالة واتقاء الاوبئة والجوع وسوء التغذية ، وتحقيق حماية البيئة ، وحل المشاكل الاخرى التي أصبحت عالمية النطاق ، إلا على أساس التعاون الاقتصادي العالمي القائم على توافر الإرادة السياسية . والبلدان الاشتراكية على اقتناع بضرورة بذل جهود مشتركة من أجل إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين في مباديين عدة منها الميدان الاقتصادي .

إن البلدان الاشتراكية تلاحظ ، مع الارتياح ، الأعمال الجارية في الأمم المتحدة بشأن التوصل الى مفهوم متفق عليه للأمن الاقتصادي الدولي ؛ وتنظر الى هذه الأعمال على أنها أحد المجالات الهامة للأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية للمنظمة ينبثق مباشرة عن واقع عالم اليوم ، ويرتبط ارتباطا مباشرا بالحاجة الى اتباع نهج جديد لحل المشاكل العالمية ، بما في ذلك التغلب على التخلف .

إن التعاون الدولي في ميدان التجارة وفي مجالات النقد والمالية والصناعة والعلم والتكنولوجيا وشؤون البيئة ما برح عاملا من أهم عوامل النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في الدول كافة . وعلاوة على ذلك ، فإن أهمية هذا التعاون تتجاوز

الإطار الاقتصادي الصرف ؛ وقد تصبح الأساس المادي لانفراج سياسي وعسكري ، وعاملا بالغ الأهمية من عوامل توطيد السلم والامن في العالم أجمع . ومنذ إنشاء الأمم المتحدة ما برحت الاقتصاديات العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية تشهد تحولات بعيدة المدى . فالتكافل الاقتصادي المتزايد يشحذ الهمم لبذل جهود مشتركة أكثر فعالية من أجل حل المشاكل الاقتصادية العالمية ، كما أنه يبرز الحاجة الى زيادة الاستقرار والقدرة على التنبؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن التكافل يشمل نظاما كاملا من العملات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من العملات المتنوعة ، كما أنه يؤثر على الاقتصاد العالمي ، على صعيد الاقتصاد الكلي ثم على أصعدة الاقتصاد الوطني ، فضلا عن القطاعات والمؤسسات فرادى . والمشاكل التي تنشأ في الاقتصادات الوطنية الفردية لا يمكن حلها بتحويلها الى اقتصادات بلدان أخرى . فانهدام النهج المتكاملة الطويلة الأجل في حل المشاكل الاقتصادية الدولية المعقدة ، في ظل تدويل العملات الاقتصادية ، إنما يؤدي الى قيام حالة تصبح فيها أية دولة ، أيا كان مستوى تنميتها أو النظام الاجتماعي - الاقتصادي الذي تنتمي اليه ، مكشوفة التأثير أمام العوامل الخارجية . كما أن الاجراءات الوطنية التي تتخذها البلدان فرادى ، باتت تؤثر ، بصورة أكبر ، على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى القطاعات كل على حدة ، فضلا عن تأثيرها على إمكانية قيام البلدان الأخرى باتخاذ إجراءات .

وبالرغم من الجهود والمبادرات الكثيرة التي تهدف الى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، لم يتحقق حتى الآن نجاح في التغلب على ما يتسم به الاقتصاد العالمي من عدم استقرار وعدم إمكانية التنبؤ . كما أن ازدياد حدة العوامل السلبية في العلاقات الاقتصادية الدولية في غضون السنوات القليلة الماضية دليل على الحاجة الى اتباع نهج جديد يمكن ، باستناده الى خبرة الماضي واستيعابه كل المنجزات التي تحققت فعلا ، ان يدفع الى تطوير اتجاهات ايجابية ، وتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية بما يجعلها مأمونة لجميع الاطراف . ويتألف جوهر هذا النهج الجديد من تهيئة الظروف لاجراء حوار بناء وتحقيق تعاون يعود بفوائد متبادلة ويقوم على احترام كل طرف مصالح الطرف الآخر ؛ وسيؤدي هذا الى تنمية علاقات اقتصادية مستقرة ويمكن التنبؤ بها تكفل مزيدا من تكافؤ الفرص سواء على صعيد كل بلد على حدة أو على مستوى الاقتصاد العالمي .

إن البلدان الاشتراكية تقترح اجراء هذا الحوار بالتحديد بقيامها بطرح فكرة التطوير المشترك لمفهوم الامن الاقتصادي الدولي . ويمكن ، في اطار هذا الحوار ، لجميع البلدان ان تتبادل خبراتها ، وتعبر عن مصالحها ، وان تحدد ، استنادا الى ذلك ، العوامل التي تؤثر اعظم تأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية ، وان تتوصل الى النهج المشتركة لمواجهة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية العالمية ، وان تتفق على تدابير مشتركة لحلها من منطلق المسؤولية الجماعية والاستعداد للتوصل الى حلول توفيقية . ويجب ان يأتي مفهوم الامن الاقتصادي الدولي تعبيرا موضوعيا عن التوازن بين مصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي . على ان تطوير هذا المفهوم ووضعه موضع التنفيذ سيكون عملية طويلة ومعقدة تتطلب في المقام الاول التخلي عن الصور النمطية القائمة على المجابهة في الفكر والعمل .

وترى البلدان الاشتراكية ان الامن الاقتصادي الدولي طريقة لايجاد حالة يقوم فيها الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية على مبادئ عادلة تعود بفوائد متبادلة وتحظى بقبول مشترك ، وتوفر ظروفًا للتعایش السلمي والتعاون لصالح التقدم الاجتماعي - الاقتصادي للانسانية جمعاء وللدول كافة ، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية أو مستويات تنميتها أو غير ذلك من أوجه التباين .

وفي ظل هذه الظروف ، يمكن ان تتفتح آفاق واسعة أمام تحقيق الاهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي القرارات والمقررات المتعلقة بتعزيز الرفاه والتنمية الاقتصادية لجميع البلدان ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقضاء على كل ما يعوق التنمية الطبيعية للروابط الاقتصادية العالمية .

وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر أهمية ونشاطا في حل المشاكل الهامة التي تواجه الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي تؤثر على أمن الدول ، وان تعمل على ضمان حق الدول السيادي في ان تختار بنفسها سبل تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية . كذلك ، يمكن لسائر المحافل الدولية والاجتماعات التي تعقدها البلدان المعنية والمنظمات غير الحكومية ان تقدم اسهاما ملموسا في صياغة التدابير الجماعية الرامية الى حل هذه المشاكل وفي التقييم اللاحق لتنفيذها .

ومن الخطوات الهامة نحو تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية المراعاة الامينة للاتفاقات المتعددة الاطراف المبرمة بالفعل ، والاشتراك بصورة اكمل في المنظمات

الاقتصادية الدولية القائمة ، على أساس التمثيل التناسبي لجميع الاطراف المعنية بأنشطتها .

ومما له أهمية أساسية بالنسبة لتطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية احراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح ، وتعزيز السلم والامن الدولي . فسباق التسليح لا يحرف الموارد عن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فحسب ، وانما يتسبب كذلك في احداث الاضطراب في مجال التعاون الاقتصادي وغيره من مجالات التعاون بين الدول .

كذلك ، فإن تعزيز الامن الاقتصادي الدولي يمكنه بدوره المساعدة في حل مشاكل نزع السلاح والتنمية ، وفي ايجاد الظروف المواتية لوضع مبادئ لتحويل الموارد من الأغراض العسكرية الى الأغراض السلمية .

ومما ييسر من صياغة مفهوم الامن الاقتصادي الدولي تحقيق تحسن كبير في التزويد المتبادل بالمعلومات على الأصعدة الدولية والاقليمية والاقليمية ، واستخدام هذا الأساس في اقامة نظام شامل للتنبؤ بعوامل المخاطرة التي تمس الاقتصادات الوطنية بدرجات متفاوتة . ومن شأن هذا النظام أن يعمل ، على أساس تنسيق جهود المنظمات الاقتصادية الاقليمية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الاقتصادية الدولية ، على تقديم اسهام كبير في زيادة القدرة على التنبؤ بمسار العلاقات الاقتصادية الدولية وتجنب نشوب النزاعات في الوقت المناسب .

وتزداد بقدر بالغ أهمية الهدف المتمثل في الاستفادة المشتركة من المنجزات العلمية وتنظيم الابحاث المشتركة بغية حل المشاكل العالمية التي تمس البشرية . ويمكن ان تتمثل مجالات التعاون في استكشاف الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لصالح جميع الدول ، وانشاء مركز دولي للابحاث المتعلقة بمشاكل علاج متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وغيرها من الامراض المعدية ، والوقاية منها ، وابرام معاهدة دولية بشأن التعاون في مجال تجنب وازالة آثار الكوارث الصناعية وكوارث النقل والكوارث الطبيعية الفادحة ، وحماية البيئة ، بما في ذلك التبادل الحر للخبرات والتكنولوجيات ذات الصلة .

ومما يمكن ان يساعد على حل المشاكل العالمية التي تواجه البشرية انشاء أفرقة دولية من العلماء وتنظيم مختبرات علمية مفتوحة معنية بحل المشاكل العالمية ، ما بين المشاكل الفيزيائية - التقنية والمشاكل الطبية أو الاجتماعية .

كذلك ، فان انشاء صندوق خاص من شأنه أن يساعد على تنفيذ المشاريع المتمثلة بحل هذه المشاكل .

إن الأمر يقتضي من جميع الدول اتخاذ اجراءات فورية مشتركة لمكافحة المجاعات التي يتكرر حدوثها دوريا في عدد من مناطق العالم . ومن الممكن تنفيذ هذه الاجراءات على أساس رصد الظواهر الجوية وعمليات التربة والعمليات البيولوجية والاقتصادية من أجل تنبيه الحكومات والمنظمات الدولية الى الحالات الخطرة القائمة في هذه المنطقة أو ذلك الاقليم . ومن أجل ايجاد حل نهائي طويل الاجل لهذه المشكلة ، يتعين ان توجه جهود المجتمع الدولي كذلك نحو اجتثاث جذور المجاعات وإزالة أسبابها المتأصلة وطنية كانت أو دولية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية . ومن الممكن ، في مرحلة لاحقة ، تحقيق اسهام مهم في ضمان تحقيق الامن الاقتصادي الدولي من خلال تدابير متعددة الاطراف رامية الى تنظيم الروابط الاقتصادية والنقدية والمالية الدولية وتحسين الترتيبات المؤسسية ، مع مراعاة التغيرات البعيدة المدى التي تطرأ على الاقتصاد العالمي . ويمكن أن يشمل هذا وضع صيغ غير تمييزية ومتبادلة النفع من الروابط الاقتصادية ، وتنظيم حركة الاستثمارات ، ورؤوس الاموال على الصعيد الدولي ، وتنظيم سائر اشكال التعاون الاقتصادي الدولي ، وتأثيرها على البنيان الاقتصادي للبلدان فرادى ، بما في ذلك ايجاد حل طويل الاجل لمشكلة الديون على أساس جهود مشتركة من جانب المدينين والدائنين ، وكذلك على أساس توزيع عادل لعبء هذه المشكلة ، مع الانتهاء في الامم المتحدة من صياغة مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية ونقل التكنولوجيا .

ان البلدان الاشتراكية على اقتناع راسخ بأن المشاكل والاهداف المشتركة المتمثلة في الحفاظ على المدنية وضمان بقاء البشرية انما تقتضي ، في ظل الحالة الدولية المعقدة الراهنة ، فكرا سياسيا جديدا وعملا مشتركا . ولا جدال أن صياغة السياسة الخارجية والداخلية هي من شؤون السيادة للدول ، إلا أن تزايد التكافل الاقتصادي يجعل لزاما على كل بلد ، عند اختيار اتجاهات هذه السياسة ومائيل تنفيذها ، أن يلتزم بمبادئ التعاون التي أقرها المجتمع الدولي .

ان البلدان الاشتراكية تطلب الى جميع الدول أن تعرب عن آرائها ازاء سبل تنمية الحوار والتعاون الدوليين في الميدان الاقتصادي في ظل التكافل . والحاجة تدعو الى تبادل مفتوح وشامل للآراء على جميع المستويات ، بدءا بمستوى الخبراء

والمستوى غير الحكومي وانتهاء بأرفع المستويات الحكومية الدولية ، بما في ذلك القيام في المستقبل بعقد مؤتمر عالمي بشأن هذه المسائل .

وقد كان بدء مناقشة مشكلة الأمن الاقتصادي الدولي في الأمم المتحدة بمثابة أول خطوة رئيسية في هذا الصدد . واذ كشفت هذه المناقشة عن وجود اختلافات في النهج ، الا انها كشفت كذلك عن امكان وجود نقاط التقاء ، وعن امكان التقريب بين مواقف البلدان بشأن أهم قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية ، فضلا عن أن نتائج الأعمال المنجزة تدلل على استمواب وضرورة مواصلة الجهود الرامية الى صياغة مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي لصالح جميع الدول .

- - - - -